

وثيقة معلومات المشروع

مرحلة التقييم المسبق

تقرير رقم: PIDA16045

اسم المشروع	مشروع تعزيز الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة في اليمن (P148747)
المنطقة	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
البلد	الجمهورية اليمنية
القطاع (القطاعات)	المحاصيل (30%)، الإنتاج الحيواني (30%)، الإرشاد والبحوث الزراعية (20%)، الري والصرف (20%)
محور (محاور) التركيز:	الخدمات والبنية التحتية في المناطق الريفية (80%)، إدرار الدخل في المناطق الريفية من مصادر أخرى غير الزراعة (20%)
أداة الإقراض	تمويل مشروع استثماري
رقم تعريف المشروع	P148747
المقترض	الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي
الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ	وزارة الزراعة والري
فئة التصنيف البيئي	ب - تقييم جزئي
تاريخ إعداد/تحديث وثيقة معلومات المشروع:	4 مارس/آذار 2015
تاريخ إقرار/الإفصاح عن وثيقة معلومات المشروع	4 مارس/آذار 2015
التاريخ التقديري للموافقة على المنحة الأولى	30 أكتوبر/تشرين الأول 2015
قرار استعراض التقييم المسبق (من مذكرة القرار)	

أولاً. سياق المشروع:

السياق القطري

بعد اليمن، الواقع في الجزء الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية، أحد أفقر البلدان في المنطقة العربية، حيث بلغ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 1473 دولاراً أمريكياً في عام 2013. ويعيش أكثر من نصف السكان البالغ عددهم 25 مليون نسمة دون خط الفقر البالغ دولارين للفرد في اليوم. وترتفع معدلات الفقر بشكل خاص في المناطق الريفية التي يعيش بها نحو 68 في المائة من السكان، و 84 في المائة من مجموع الفقراء في اليمن. ويحتل اليمن المرتبة 160 من بين 187 بلداً على مؤشر التنمية البشرية لعام 2013، كما أن مؤشراتته الاجتماعية والاقتصادية مثيرة للقلق؛ فاليمن واحد من بين البلدان العشرة التي سُجلت فيها أعلى معدلات لانعدام الأمن الغذائي في العالم (حوالي 45 في المائة من السكان في عام 2012)، ويأتي في المرتبة الثالثة بين بلدان العالم التي تعاني من أعلى معدلات سوء التغذية (نحو 60 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء تغذية مزمن، و 35 في المائة من نقص الوزن، و 13 في المائة من سوء التغذية الحاد). كما تنتشر في المناطق الريفية مشكلة النقرم التي تؤثر على أكثر من ثلث الأطفال. ويعاني اليمن من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم، مما يفرض ضغوطاً متزايدة على قدراته المؤسسية ومستوى تغطية الخدمات الحكومية المحدودة، والاستنزاف السريع لاحتياطيات المياه المحدودة، وتهاك البنية التحتية، والهجرة الواسعة من الريف إلى الحضر، والمستوى الحاد من عدم المساواة بين الجنسين.

وبالإضافة إلى صناعة استخراج النفط، فإن اليمن يعتمد اعتماداً خاصاً على موارده الطبيعية وقاعدته الزراعية. واليمن هو أحد أكثر بلدان العالم شحة في الموارد المائية، حيث لا يزيد نصيب الفرد من المياه على حوالي 90 متراً مكعباً من موارد المياه العذبة الداخلية المتجددة المتاحة - وهو معدل لا يتجاوز 2 في المائة من المتوسط العالمي. ويعتمد اليمن بدرجة كبيرة على وارداته الغذائية التي تشكل 80 في المائة من استهلاك الحبوب (2012)، كما أنه معرض بشدة للصدمات الخارجية. وقد أدت أزمة الغذاء العالمية في عامي 2007 - 2008 إلى زيادات حادة في تكلفة الغذاء وتسببت في ضغوط على ميزان المدفوعات. ونظراً لأن متوسط استهلاك السعرات الحرارية لدى اليمنيين يقع فوق خط الجوع بنسبة 300 سعر حراري فقط، فإن ارتفاع الأسعار المحلية أدى بدوره إلى ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي في البلاد. وفي عام 2000، استخدم اليمن 10 في المائة من عائدات صادراته لتمويل وارداته الغذائية؛ وارتفعت هذه النسبة بحلول عام 2012 لتصل إلى 35 في المائة، وهو ما يمثل تدهوراً كبيراً في أمنه الغذائي على اقتصاده الكلي.

نتيجة للأحداث الاجتماعية والسياسية التي شهدتها عام 2011، شرع اليمن في عملية تحول سياسي على أساس اتفاق اضطلع فيه مجلس التعاون الخليجي بدور الوسيط. وأجريت انتخابات رئاسية في فبراير/شباط 2012، وأدى الرئيس عبد ربه منصور هادي اليمين الدستورية أمام البرلمان بعد ذلك مباشرة. وانطلق مؤتمر الحوار الوطني، وهو أحد

العناصر الرئيسية لهذا الاتفاق والعملية الانتقالية، في جو مفعم بالأمل والخوف والاحتجاجات. وأختتم مؤتمر الحوار الوطني في 25 يناير/كانون الثاني 2014 بالتوقيع على سلسلة من الاتفاقات من جانب الأطراف المشاركة. ومن المقرر عقد الانتخابات التشريعية والرئاسية بموجب دستور جديد للبلاد، ثم تنصيب رئيس جديد وتشكيل برلمان جديد. وسيصبح اليمن نظاما فيدراليا مؤلفا من ستة أقاليم، ويقوم على اللامركزية خلال الفترة الانتقالية. بيد أن المكاسب التي حققها الحوار الوطني حتى الآن تعد هشة، وتلوح في الأفق نذر تحديات لا يُستهان بها، لكن آثار المرحلة الانتقالية على الإدارة المناطقية ونظم الحكم على الأصعدة الاتحادية والمناطقية والمحلية لم تتضح بعد.

السياق القطاعي والمؤسسي

تعد الزراعة قطاعا رئيسيا في الاقتصاد اليمني؛ إذ ساهم إنتاج قطاع الزراعة بنسبة 19.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2012، ويعتبر المصدر الرئيسي للدخل لما نسبته 73 في المائة من السكان [إما بشكل مباشر (33 في المائة) أو بشكل غير مباشر من خلال الخدمات والصناعات المرتبطة بالاقتصاد الزراعي]، ويعمل به أكثر من نصف الأيدي العاملة (54 في المائة).

تشتمل المناطق الزراعية البيئية المتنوعة بالبلاد على المرتفعات وسهل تهامة على طول سواحل البحر الأحمر، والهضبة الشرقية، والمنطقة الساحلية على خليج عدن. ولا تمثل المنطقة القابلة للزراعة سوى 1.67 مليون هكتار أو 3 في المائة من إجمالي مساحة البلاد، ويبلغ متوسط مساحة المزرعة الواحدة نحو هكتار واحد. كما أن مناطق الزراعة الجبلية الفقيرة في المرتفعات تشكل تحديا خاصا، حيث يعيش ثلثا اليمنيين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في مناطق مرتفعة مطيرة. ويأتي نحو 75 في المائة من الإنتاج الزراعي من هذه المرتفعات التي يعيش بها 60 في المائة من السكان. وتعتمد أنظمة الزراعة المطيرة في المرتفعات على أنظمة تقليدية لإدارة الموارد (استخدام المدرجات الزراعية، وشبكات الري بالغمر متناهية الصغر، ورعي الماشية)، وتتمثل المنتجات الزراعية الرئيسية في القات والحبوب (الذرة الرفيعة والقمح والشعير) والماشية (الأغنام والماعز والأبقار). وتضطر الأسر في المناطق المطيرة إلى الهجرة الموسمية سعيا وراء الأمطار والكأ. وتتصف الهضبة الشرقية (بها 20 في المائة من السكان) بهضاب صحراوية تتخللها أنهار موسمية (وديان)، حيث أدى 3000 عام من السيطرة على السيول، من خلال الري بالغمر، إلى تجهيز الأراضي للزراعة، وجعل إدارة مكامن المياه الجوفية أمرا ممكنا. ونتيجة لعدم كفاية الأمطار، تتركز المنتجات الرئيسية من الوديان حيث يعتمد الإنتاج على نظم الري بالغمر، على المحاصيل النقدية (الخضروات والفاكهة) والماشية. ولتربية الماشية أهمية خاصة في ربوع الريف اليمني؛ فأكثر من 80 في المائة من المزارع تعمل في الإنتاج الحيواني الذي يمثل مصدرا مهما للدخل للأسر الفقيرة، ويلعب دورا أكثر أهمية على وجه الخصوص في المناطق الفقيرة حيث يمثل 22.6 في المائة من الدخل النقدي للأسر.

يرتبط الوضع الغذائي في اليمن ارتباطا وثيقا بأداء الزراعة. وقد شهد الوضع الغذائي في اليمن تدهورا كبيرا، حيث تضاعف عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي تقريبا في السنوات من عام 2009 حتى عام 2011. وتمثل السبب الرئيسي لتدهور الوضع الغذائي، حسبما تفيد الأسر نفسها، في الزيادة السريعة في أسعار المواد الغذائية

جراء الانخفاض الملحوظ في توفر المواد الغذائية عالية القيمة الغذائية، كاللحوم ومنتجات الألبان والفواكه والخضروات الغنية بفيتامين (أ). وزادت نسبة الأسر التي أفادت بعدم حصولها على طعام كاف أو عدم كفاية الأموال اللازمة لشراء الغذاء من 26 في المائة إلى 56 في المائة، وذلك من عام 2009 وحتى عام 2011، وتغلبت معظم هذه الأسر على هذا الوضع من خلال خفض كميات الطعام أو تناول أصناف أقل جودة وتكلفة وتنوعا. وكان تأثير هذه الأزمة بالغ الخطورة بشكل خاص على الأطفال، إذ إن 80 في المائة من الأطفال لا يستهلكون الحد الأدنى من التنوع الغذائي الذي توصي به اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية، وتزايد مستويات نقص الوزن عند الولادة نتيجة لإصابة الأمهات بنقص التغذية. وينتشر نقص التغذية بشكل خاص في المناطق الريفية حيث تصل معدلاته إلى 56 في المائة من السكان مقابل 26 في المائة في المناطق الحضرية، مما يشير إلى أن من شأن زيادة الوعي بأهمية التغذية بين الأسر في الريف مع تحسين الإنتاج المحلي من اللحوم ومنتجات الألبان والخضروات والفاكهة أن يحدث أثرا كبيرا في تحسين نواتج التغذية.

وبالرغم من أهمية قطاع الزراعة، فإن الإنتاجية الزراعية لا تزال منخفضة، وثمة مجال للتحسين. ويعتبر إنتاج اليمن من الحبوب (نحو طن/هكتار) منخفضا مقارنة بالبلدان التي بها ظروف زراعية وبيئية مماثلة مثل إثيوبيا (1.7 طن/هكتار)، كما أنه يقل عن الكثير من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كالإردن (1.2 طن/هكتار)، والمغرب (1.3 طن/هكتار)، وتونس (1.6 طن/هكتار). وفيما يتعلق بالثروة الحيوانية، فثمة مجال وإمكانية أيضا لإدخال المزيد من التحسينات وذلك بالنظر إلى أهمية مساهمتها في المنافع الاقتصادية والدخل للمجتمعات المحلية الريفية.

تواجه الزراعة اليمنية قيودا حادة على الموارد تحد من إنتاجيتها. فاليمن بلد قاحل وتستهلك الزراعة فيه نحو 90 في المائة من موارده المائية المتوفرة. وعلى مدار الثلاثين عاما الأخيرة، شكل النمو السريع في الطلب على المنتجات الزراعية عالية القيمة والدور التحويلي للمياه الجوفية عنصرا دافعا للنمو والتشغيل في قطاع الزراعة. بيد أن مستوى الإنتاجية لم يشهد أي تحسن مؤجرا، كما أخذت مستويات المياه المتوفرة في الانخفاض. ويؤكد ذلك على ضرورة زيادة مستوى الإنتاجية مع ترشيد استهلاك المياه في الوقت نفسه. وثمة علاقة ارتباط وثيقة بين الأمن الغذائي وقطاع الزراعة في اليمن. كما يعد هذا القطاع عاملا أساسيا في الجهود الرامية للحد من الهجرة الداخلية، والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة. وتتعرض المياه الجوفية، التي يعتمد عليها حاليا أكثر من نصف الإنتاج الزراعي، للاستغلال بشكل كامل تقريبا، ويجري استنزاف الاحتياطيات التي تتناقص بمعدلات سريعة. ويعد صغر المساحات الزراعية وتجزؤها أحد القيود الحالية التي تحول دون قيام القطاع بمساهمة أكبر في الدخل المتحقق في المناطق الريفية، وإجمالي الناتج المحلي الوطني، ومعالجة الاختلال التجاري في المواد الغذائية.

على صعيد آخر، فإن اليمن معرض بشكل خاص لخطر الآثار المترتبة على تغير المناخ. ومن المتوقع أن يؤدي تغير المناخ في اليمن إلى زيادة تفاوت معدلات سقوط الأمطار وغزارتها، مما يسفر بدوره عن زيادة مخاطر السيول والجذب. وستكون للمخاطر التي يتعرض لها قطاع المياه نتيجة لتغير المناخ آثار بالغة على قطاع الزراعة. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن تتغير غلات المحاصيل الزراعية بصورة كبيرة.

وتشتمل الأسباب الأخرى لتدني معدلات الإنتاجية الزراعية في اليمن على عدم كفاءة أنظمة التسويق، وانخفاض قدرات الموارد البشرية، وانعدام البنية التحتية، وعدم كفاية المستلزمات المتاحة (بما في ذلك أصناف البذور عالية الغلة والمحتوى الغذائي والمقاومة للجفاف)، والفاقد فيما بعد الحصاد، وعدم كفاءة خدمات الإرشاد والبحوث الزراعية من أعلى إلى أسفل. وفيما يتعلق بالإنتاج الحيواني، تتضمن أسباب تدني معدلات الإنتاجية انخفاض إنتاجية السلالات المحلية، وقلة أراضي الرعي والمغذيات المكملة المتوفرة، وانخفاض محتوى البروتين والأملاح في الأعلاف الحيوانية، وتفشي الأمراض (الإصابات الفائلة كطاعون الحيوانات الصغيرة المجتررة) وحمل الوادي المتصدع، وجذري الأغنام ومرض الحمى القلاعية، فضلا عن أمراض أخرى غير فائلة مثل عدوى الطفيليات الداخلية.

الفرص الزراعية القائمة والمحتملة: خلافا لمعظم بلدان العالم، يشهد اليمن تنامي الاعتماد الاقتصادي على الزراعة، ويرجع ذلك لقلة الفرص المتاحة في قطاعي الصناعة والخدمات منذ عام 2000. ويمتلك هذا القطاع إمكانات كبيرة، حيث نما بأكثر من 5 في المائة سنويا خلال فترة السنوات 2005 - 2010، وشهد زيادات كبيرة في إنتاج الحبوب والقهوة والعسل. وينطوي الإنتاج الحيواني، الذي تمارسه جميع الأسر الزراعية تقريبا وخاصة الأشد فقرا والمعدمين والنساء، على إمكانات كبيرة لمضاعفة القيمة المضافة، ومن ثم زيادة المنافع الاقتصادية ومستوى الدخل للأسر، والوضع الغذائي، والأمن الغذائي.

وتاريخيا، عانت المرأة اليمنية من قلة الفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتاحة، لكن مرحلة التحول السياسي التي تمر بها البلاد حاليا تتيح فرصة لزيادة دورها في تنمية اليمن. وتسهم المرأة في الريف اليمني مساهمة كبيرة في الزراعة، لكن إمكاناتها مقيدة نتيجة للقيود القانونية والاقتصادية والثقافية. فعلى سبيل المثال، تشارك المرأة بنسبة 60 في المائة من الأيدي العاملة في زراعة المحاصيل، وأكثر من 90 في المائة في رعي الماشية. وبالرغم من مشاركة المرأة بقوة في الاقتصاد الزراعي، فإنها تتمتع بحقوق محدودة للغاية على الأراضي.

والقات هو إحدى أبرز السمات الخاصة للزراعة في اليمن. ويسهم القات، وهو نبات منبه يتم استخدامه مضغاً على نطاق واسع في اليمن، ويخصص له ما يصل إلى 40 في المائة من إجمالي الموارد المائية المستخدمة، بحوالي 30 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الزراعي؛ في حين تساهم الخضروات والفاكهة بحوالي 30 في المائة؛ والإنتاج الحيواني حوالي 20 في المائة؛ أما الحبوب فتساهم بنسبة 10 في المائة المتبقية. ويحقق إنتاج القات أرباحا وفيرة، لكنه يزاحم إنتاج المحاصيل الغذائية أو محاصيل التصدير، ويمثل استهلاكه مشكلة اجتماعية وصحية. وبالرغم من ذلك، فإن القات يعتبر أيضا دعامة أساسية في الاقتصاد الريفي في المناطق المرتفعة حيث يزرعه أكثر من 25 في المائة من المزارعين، بما في ذلك شديدي الفقر. وثمة تسليم واسع النطاق بأن القات يلعب دورا مهما في اقتصاد الريف، وكذلك بالحاجة لأخذه بعين الاعتبار في التدابير الرامية إلى الحد من استهلاكه كوسيلة لتقليل زراعته وفي نهاية المطاف التوقف عن إنتاجه، وذلك عن طريق تشجيع بدائل اقتصادية على غرار تجارب حديثة منفصلة أدت إلى إحلال محاصيل أخرى عالية القيمة كالقهوة واللوز محل زراعة القات وبيعه.

وقد حال ضعف الخدمات العامة دون معالجة القطاع العام على نحو كافٍ للقيود التي تعوق تحسين معدل الإنتاجية بقطاع الزراعة. وبعد عقد من انخفاض النفقات العامة في القطاع، فإن دور الحكومة في القطاع الزراعي يشهد أيضا تراجعاً وهناك غياب للعديد من الوظائف العامة لوزارة الزراعة. وبالرغم من المشاريع التنموية الزراعية العديدة المتعاقبة بدعم من الجهات المانحة الخارجية، فإن الخدمات الزراعية التي تقدمها وزارة الزراعة والري تعاني من عدم الاستدامة في ظل غياب التمويل المحلي الكافي لحوافز الموظفين المرتكزة على الأداء. كما أن للعوامل الخارجية، كتغير المناخ والصراعات الاجتماعية وغياب الأمن تأثيراً كبيراً على قطاع الزراعة. وستتطلب معالجة القيود المؤسسية على تقديم الخدمات العامة تحولاً من النهج المركزي السابق في تقديم الخدمات إلى نهج قائم بدرجة أكبر على المشاركة مع اضطلاع وزارة الزراعة والري بدور تنسيقي فاعل لتشجيع مقدمي الخدمات الآخرين (كالمنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المدني) لتنفيذ العمليات الزراعية على مستوى الحقول. ويعتبر دور القطاع الخاص كمقدم للخدمات الزراعية محدوداً، ورغم ذلك، فإنه يتولى تجهيز المنتجات الزراعية وتسويقها وتصديرها.

الإستراتيجيتان الوطنيتان للأمن الغذائي وقطاع الزراعة

الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي: استجابة للأوضاع المثيرة للفرح لانعدام الأمن الغذائي في اليمن، أعدت الحكومة اليمنية إستراتيجيتها الوطنية للأمن الغذائي التي اعتمدها مجلس الوزراء في فبراير/شباط 2011. وتهدف هذه الإستراتيجية بشكل رئيسي إلى تقليص انعدام الأمن الغذائي بواقع الثلث بحلول عام 2015، وتحقيق الأمن الغذائي لنسبة 90 في المائة من السكان بحلول عام 2020، والحد من سوء تغذية الأطفال بواقع 1 في المائة سنوياً. والإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي هي إستراتيجية متعددة القطاعات وتتضمن تدابير من أجل إعادة هيكلة الموازنة الوطنية على نحو يؤدي إلى تشجيع معدلات النمو الاقتصادي السريع، وتحسين إدارة المخاطر، والاستثمار في التنمية الزراعية وإدارة الموارد الطبيعية، وتدعيم تقديم الخدمات وخاصة فيما يتعلق بالصحة وتنظيم الأسرة والتغذية وتشجيع تمكين المرأة. ونظراً لانتشار انعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية، والروابط القوية بين الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، فإن جزءاً كبيراً من تنفيذ الإستراتيجية يتم من خلال برنامج الاستثمار من أجل الزراعة. وسيسهم قطاع الزراعة، بوجه خاص، في تحقيق عدة عناصر أساسية لخطة العمل، بما في ذلك الأهداف المتعلقة بما يلي: (أ) زيادة مستويات الدخل من خلال رفع معدل الإنتاجية وتنمية سلاسل القيمة؛ (ب) تشجيع البدائل عالية القيمة لزراعة القات؛ (ج) تحسين توجيه الاستثمارات العامة وتقديم الخدمات المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية التي تحد من معدلات الفقر؛ و(د) تعزيز تمكين المرأة من خلال تحسين فرص امتلاكها للأصول الزراعية وحصولها على الخدمات.

الإستراتيجية الوطنية لقطاع الزراعة: للتصدي للتحديات المستمرة بقطاع الزراعة اليمني، اعتمدت الحكومة في مارس/آذار 2012 إستراتيجية وطنية لقطاع الزراعة للسنوات 2012 - 2016. وتهدف الإستراتيجية الوطنية لقطاع الزراعة، التي تتسق مع الأهداف العامة للإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، إلى زيادة النمو والاستدامة والإنصاف عن طريق تحسين معدل الإنتاج الزراعي، ورفع العائدات الاقتصادية وخاصة بالنسبة للفقراء، وذلك بما يساعد على التخفيف من الفقر في المناطق الريفية. وحددت الإستراتيجية أربعة أهداف: (1) زيادة الإنتاج المحلي من الغذاء من

خلال التحسين في توفير المدخلات الزراعية، وزيادة الوعي لدى المزارعين؛ وتوفير خدمات الاقراض الزراعي وتسهيل الحصول عليها؛ (2) تعزيز الجهود المبذولة للمساهمة في مكافحة الفقر في المجتمعات الريفية من خلال زيادة الدخل لدى المزارعين، وخاصة النساء، ومواصلة تشجيع التنمية الريفية؛ (3) ضمان استدامة الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة، وتفعيل دور المشاركة المجتمعية والمرأة الريفية؛ و (4) تحسين كفاءة التسويق وخفض الفاقد بعد الحصاد وتنمية القدرات التصديرية.

وتؤكد الإستراتيجية الوطنية لقطاع الزراعة المحدثة (2013 - 2017) التي أنجزت في عام 2013 على: (أ) تحسين إنتاجية الزراعة المطيرة؛ (ب) زيادة كفاءة إدارة المياه في قطاع الزراعة؛ (ج) زيادة التسليم بدور المرأة الريفية في تلبية الاحتياجات الغذائية، وتحسين التغذية، وحماية البيئة؛ (د) إيلاء تركيز قوي على تحسين إنتاجية الإنتاج الحيواني واستدامته (نظرا لأن الماشية هي الأصل والنشاط الاقتصادي الرئيسي للشرائح الأكثر فقرا والمعتمدة)؛ و (هـ) تنوع أنماط المحاصيل لتشمل محاصيل نقدية جديدة أو محسنة، وإلى استهلاك أطعمة ذات قيمة غذائية عالية. وتشجع الإستراتيجية أيضا على إيلاء محور مؤسسي جديد للتركيز على: (أ) النهج التشاركي المرتكز على الطلب لتضمين احتياجات وآراء المزارعين، وخاصة الأكثر فقرا من أسفل إلى أعلى؛ (ب) نهج اللامركزية؛ (ج) زيادة الاعتماد على القطاع الخاص وعلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص كلما كان ذلك ممكنا، و (د) كفاءة استخدام الأموال العامة المحدودة. وتتسق الإستراتيجية الوطنية المحدثة لقطاع الزراعة أيضا مع الإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه وبرنامج الاستثمار (2008 - 2015) والتي يتمثل هدفها لمياه الري في إيجاد زراعة مربحة وفاعلة اقتصاديا وعادلة ومستدامة.

الروابط مع أهداف الإستراتيجية الوطنية لقطاع الزراعة: سيسهم البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي في تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية لقطاع الزراعة الخاصة بـ: (1) زيادة الإنتاج والأمن الغذائي والقدرة على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية عن طريق تحسين الإنتاجية الزراعية على الصعيدين النباتي والحيواني من خلال الإدارة المتكاملة للأراضي والموارد المائية وزيادة كفاءة استخدام المياه في الزراعة المطيرة والمروية، و (2) محاربة الفقر وسوء التغذية في المناطق الريفية عن طريق تشجيع الزراعة كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة والزراعة التجارية، وتشجيع المشاركة المجتمعية، ودور المرأة والتنوع في أغذية الأسر.

المساهمة في خطة الاستثمار القطاعية: تشير تقديرات برنامج استثمار منفتح في قطاع الزراعة جرى إعداده كجزء لا يتجزأ من الإستراتيجية الوطنية المحدثة لقطاع الزراعة إلى أن التكلفة الإرشادية للتنفيذ الكامل للإستراتيجية ستكون في حدود 2.2 مليار دولار، منها 1.6 مليار من أجل برامج الزراعة التي تنفذها وزارة الزراعة والري، و 630 مليون دولار من أجل البرامج الأوسع نطاقا للزراعة والتنمية الريفية والبيئية التي تنفذها هيئات أخرى. وفي ضوء القدرات الاستيعابية الحالية، والالتزامات التمويلية القائمة والمتوقعة، ومدى توفر الموارد في موازنة الحكومة، جرى إعداد "خطة استثمار ذات أولوية" (بإجمالي 530 مليون دولار تقريبا على مدى السنوات الخمس المقبلة، جرى تأمين ارتباط منها بقيمة 200 مليون دولار، مما يترك فجوة مالية في حدود 330 مليون دولار)، ومن المتوقع عند توفير التمويل الكافي

وتنفيذها أن تنقل اليمن قدما نحو تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية لقطاع الزراعة. وسيغطي البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي حوالي 10 في المائة من فجوة التمويل في "خطة الأولويات". وتعكس "خطة الأولويات" التنفيذ الناجح الماضي والحالي والنتائج الخاصة بعملية الاستثمار التي ساندها العديد من المانحين وتبني عليها، بما في ذلك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)، والمؤسسة الدولية للتنمية. وتقع مسؤولية تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لقطاع الزراعة على كاهل وزارة الزراعة والري، وذلك بالتنسيق مع وزارة المياه والبيئة، والوكالات الأخرى المسؤولة عن التنمية الريفية وإمدادات المياه في المناطق الريفية والصحة والتغذية.

التضافر مع العمليات السابقة والجارية: يقوم المشروع بالبناء على الدروس المستفادة من المبادرات الأخيرة والجارية ودمجها، بما في ذلك مشروع الزراعة المطيرة وتربية الثروة الحيوانية في اليمن الذي أقل مؤخرًا وسانده الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) والبنك الدولي، ومشروع التنوع الزراعي والحيوي والتكيف مع التغيرات المناخية الذي حظي بدعم من البنك الدولي، وبرنامج النمو في المناطق الريفية الذي يموله صندوق إيفاد، ومساندة القطاع الفرعي لمصائد الأسماك من خلال التمويل المقدم من صندوق إيفاد والبنك الدولي، ولقطاع المياه من خلال مشروع مساندة قطاع المياه الذي يموله البنك الدولي. بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار المشروع المقترح لتعزيز قدرة المجتمعات الريفية على مجابهة تغير المناخ، تعمل الحكومة على تشجيع أساليب إدارة الموارد الطبيعية، كحصار مياه الأمطار، وذلك في إطار الجهود المبذولة لبناء قدرة الأسر الضعيفة على مجابهة التغيرات المناخية. وتتيح المشاريع السابقة، كمشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة، ومشروع تخطيط التنمية الريفية التشاركية في دمار، ومشروع إدارة الموارد المجتمعية في الضالع، دروسًا قيمة لتوسيع نطاق الأمثلة الناجحة، مع القيام في الوقت نفسه بتصميم الإجراءات التدخلية المستقبلية، كمشروع تعزيز الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة.

الأهداف العليا التي يسهم المشروع في تحقيقها

إنهاء الفقر المدقع. سيستهدف المشروع الفقراء والمزارعين المعدمين، وخاصة الأسر الفقيرة التي تعولها النساء التي تعيش تحت خط الفقر، في عدد مختار من المناطق حيث يرجع السبب في ندني الإنتاجية الزراعية وعدم استدامة إدارة الموارد الطبيعية، في جانب منه، إلى الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

تعزيز الرخاء المشترك. سيعمل المشروع على تعزيز الرخاء المشترك الذي يتقاسم ثماره الجميع في الأجل القصير، وذلك من خلال نهج المشاركة المجتمعية، وفي الأجل الطويل من خلال تهيئة فرص الأعمال في سلاسل القيمة الزراعية في المناطق الريفية.

تحسين الأمن الغذائي. سيركز المشروع على المناطق الريفية حيث يعاني السكان على نطاق واسع من انعدام الأمن الغذائي، وسيسهم في تحقيق الأمن الغذائي من خلال تعزيز الإنتاجية على نحو قابل للاستمرار، وتقوية التركيز المراعي

للمساواة بين الجنسين، وتحقيق التكامل مع الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي.

الحد من قابلية التأثر بالتغيرات المناخية. سيعزز المشروع الروابط مع برنامج العمل الوطني للتكيف مع التغيرات المناخية من خلال زيادة قدرة الزراعة في المدرجات على مجابهة التغيرات المناخية في المناطق المرتفعة، وتعزيز الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه.

الاتساق مع الإستراتيجية القطرية. يتسق المشروع اتساقا كاملا مع مذكرة الإستراتيجية المؤقتة للبنك الدولي التي تغطي السنة المالية 2013 - 2014 (مذكرة الإستراتيجية المؤقتة، أكتوبر/تشرين الأول 2012)، كما أنه يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للركيزة الإستراتيجية الأولى لبرنامج المذكرة - المعنونة: تحقيق نجاحات ملموسة وسريعة وحماية الفقراء. وتعتبر مذكرة الإستراتيجية المؤقتة أن انعدام الأمن الغذائي يمثل أحد المخاطر والتحديات الرئيسية على التنمية الاقتصادية، وتقر بالتحديات البالغة الناشئة عن ندرة المياه وتدهور الأراضي. ووافق البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي على تمويل مشروع تعزيز الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة في 6 سبتمبر/أيلول 2013، باعتباره وسيلة رئيسية لتنفيذ خطة الاستثمارات ذات الأولوية للإستراتيجية الوطنية المحدثة لقطاع الزراعة.

ثانيا. الهدف (الأهداف) الإنمائي للمشروع

يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في زيادة استخدام أصحاب الحيازات الصغيرة للممارسات الزراعية على الصعيدين النباتي والحيواني المعززة لمعدل الإنتاجية الزراعية والتغذية في المناطق التي يستهدفها المشروع.

ثالثا. وصف المشروع

اسم المكون

المكون 1: برنامج المشاريع الفرعية والاستثمارات المجتمعية

التعليقات (اختيارية)

سيمول هذا المكون المشاريع الفرعية والاستثمارات ذات الأولوية لزيادة إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة ومستوى دخلهم وتغذيتهم، وذلك من خلال (أ) تدعيم نظام زراعة المدرجات في المناطق المرتفعة وتحسين الزراعة المروية بالغمر في المناطق المنخفضة؛ (ب) حماية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجيتها والدخل المتأتي منها؛ (ج) زيادة إنتاجية الزراعة والثروة الحيوانية والقيمة الغذائية؛ و (د) زيادة حصة المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في القيمة المضافة لسلاسل القيم الأساسية. وسيمول هذا المكون كذلك الأشغال المدنية (معظمها يتعلق بالأعمال المجتمعية)، وتوريد السلع، والخدمات الاستشارية، والتدريب، وبناء القدرات. وسيجري اختيار وتنفيذ المشاريع الفرعية والاستثمارات من خلال نهج تشاركي مدفوع باعتبارات المجتمعات المحلية، ووفقا لدليل المشروع.

اسم المكون

المكون 2: بناء القدرات وتعزيز القدرات المؤسسية

التعليقات (اختيارية)

سيمول هذا المكون أنشطة بناء القدرات (الخدمات الاستشارية والتدريب وبناء القدرات، والقيام بجولات دراسية وتبادل الآراء فيما بين بلدان الجنوب) للمنظمات المجتمعية والأجهزة الحكومية المحلية والمركزية والأطراف المعنية صاحبة المصلحة المشاركة في تقديم الخدمات في المناطق التي يغطيها المشروع.

اسم المكون

المكون 3: إدارة البرامج ومتابعتها وتقييمها

التعليقات (اختيارية)

سيمول هذا المكون تقديم المساندة لبرنامج التحسين الزراعي التابع لوزارة الزراعة والري اليمنية باعتباره هيئة مسؤولة عن إدارة تنفيذ مشروع تعزيز الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة، وذلك من خلال تمويل توريد السلع، والتعاقد على تقديم الخدمات الاستشارية، والتدريب، والخدمات غير الاستشارية، وتكاليف التشغيل الإضافية المرتبطة بالتنسيق وإدارة المشروع، والتنفيذ، والمتابعة والتقييم، ومراجعات المشروع. وتشتمل التكاليف الإضافية الممولة على التجهيزات المكتبية، والبرامج، والاستشاريين (بما في ذلك مسؤول المتابعة والتقييم، والمرشدين الاجتماعيين، وأخصائي السياسات الوقائية البيئية)، والمراجعات المالية، والدراسة الأساسية، واستعراض منتصف المدة، والتقييم المستقل للأثر، والتكاليف المتكررة (الأدوات المكتبية والنقل وحوافز الموظفين المرتكزة على الأداء).

رابعاً: التمويل (بملايين الدولارات الأمريكية)

التكلفة الكلية للمشروع:	41.30	إجمالي مبلغ التمويل من البنك الدولي:	0.00
الفجوة التمويلية:	0.00		
مصدر التمويل		المبلغ	
البلد المقترض		5.30	
البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي		36.00	
الإجمالي		41.30	

خامساً. التنفيذ

الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ

الهيئة المسؤولة عن إدارة تنفيذ المشروع: ستتولى وزارة الزراعة والري، نيابة عن الحكومة اليمنية، مسؤولية الإشراف على تنفيذ مشروع تعزيز الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة، حيث ستتولى الإشراف الإستراتيجي، وتنسيق تدفقات الأموال، والتنسيق مع الجهات الشريكة وأصحاب المصلحة الآخرين، ومتابعة النتائج ورفع التقارير عنها. وستتولى برنامج التحسين الزراعي، الذي تأسس بموجب القرار الوزاري رقم 49 بتاريخ 11 ديسمبر/كانون الأول 2014، مسؤولية إدارة وتنسيق المشروع، وذلك بدعم فني من الإدارات القائمة والمتخصصة ذات الصلة بالوزارة. وسيتم دعم برنامج التحسين الزراعي بموظفين من وزارة الزراعة والري على المستويين المركزي والمناطق، وسيجري تكليفهم على أساس المؤهلات والكفاءات المطلوبة، وتمويله من الميزانية الوطنية العادية للحكومة اليمنية. وسيحصل العاملون الأساسيون ببرنامج التحسين الزراعي على دعم إضافي من استشاريين يتم اختيارهم وفقاً للإرشادات المعمول بها في البنك الدولي وتمويل من منحة البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي (انظر المرفق 3 للمزيد من التفاصيل).

وتتضمن وظائف برنامج التحسين الزراعي على سبيل المثال لا الحصر: إعداد البرامج والموازنات السنوية لمشروع تعزيز الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة، والإدارة والتنسيق اليوميين لأنشطة المشروع؛ والمسؤوليات الائتمانية (المالية والتعاقدية والتوريدات)؛ ومراجعة والموافقة على مقترحات المشاريع الفرعية المجتمعية؛ وإعداد الشروط المرجعية ومواصفات التقنية؛ ومراجعة سياسات الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية؛ والإشراف الفني على تنفيذ المشاريع الفرعية؛ والمتابعة والتقييم؛ وتقديم التقارير إلى اللجنة التوجيهية الوطنية والمؤسسة الدولية للتنمية. وتتمثل رؤية الحكومة على المدى الطويل بالنسبة لبرنامج التحسين الزراعي، الذي أنشئ على غرار البرنامج الوطني للري التابع لوزارة الزراعة والري والذي يقوم بتنفيذ استثمارات الري في إطار برنامج مساندة قطاع المياه/مشروع مساندة قطاع المياه الذي يموله البنك الدولي كذلك، في أن يكون برنامج التحسين الزراعي الذراع التنفيذية للوزارة ليس فقط لمشروع تعزيز الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة، ولكن أيضاً للعمليات المستقبلية المتعلقة بمنتجات البساتين والحاصلات والثروة الحيوانية، وذلك دعماً للإستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي.

وعلى مستوى المحافظات، سيقوم برنامج التحسين الزراعي بتنفيذ أنشطة المشروع من خلال الوحدات الميدانية لمكاتب وزارة الزراعة والري القائمة، التي سيكلف أخصائيوها المعنيون (في مجالات الأراضي والمياه، والإنتاج النباتي، والماشية، والتسويق، والمسح الأرضي، والمحاسبة، إلخ) وموظفو الدعم المكتبي للعمل ببرنامج التحسين الزراعي، وسيحصلون على حوافز مرتكزة على الأداء. وستعزز فرق الحشد الاجتماعي، التي يتألف كل واحد منها من استشاريين حشد مجتمعي (من الذكور والإناث)، مكاتب وزارة الزراعة والري بالمحافظات. وسيجري تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالأراضي والمياه، كلما كان ممكناً، بدعم فني من الوحدات الميدانية العاملة التابعة للبرنامج الوطني للري بالوزارة. وستنفذ الأنشطة المتعلقة بالثروة الحيوانية بالتعاون مع المديرية العامة للإنتاج الحيواني والصحة البيطرية، وجمعية الأطباء البيطريين اليمنيين. وستنفذ الأنشطة ذات القيمة المضافة بالتعاون مع إدارة التسويق التابعة لوزارة

الزراعة والري، والمشاريع الأخرى المشاركة في إضافة القيمة للقطاع الزراعي، وهي: برنامج الفرص الاقتصادية، ووحدة تطوير المنشآت الصغرى والصغيرة التابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشروع نظم الزراعة التنافسية للمحاصيل عالية القيمة (كاش) الذي تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وسيجري تنفيذ الأنشطة التي تتم في إطار المكون الفرعي للبحوث والإرشاد الزراعي المحلي بمساعدة الشركاء المعنيين، كهيئة البحوث الزراعية والإرشاد، وجامعتي صنعاء وحضرموت والمنظمات غير الحكومية المحلية. وسيتولى موظفو برنامج التحسين الزراعي تنفيذ الأنشطة التي تدرج ضمن المكونين الثاني والثالث، وذلك بمساعدة من استشاريين محليين ودوليين.

المجتمعات المحلية المستفيدة: يشجع النهج التشاركي الذي اعتمده مشروع تعزيز الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة الدور المركزي والمشاركة النشطة للمجتمعات المحلية والمستفيدين في إعداد وتنفيذ مقترحات الاستثمارات في إطار المشروع. وتتمثل المجتمعات المحلية المستفيدة في سكان المستوطنات أو القرى الواقعة في المناطق التي يستهدفها المشروع والتي تتشاطر اهتماما مشتركا ومشروعا فرعا مشتركا، وهي منظمة في شكل جمعيات أو رابطات أو جماعات (بمعنى أية جماعة من الأفراد المؤهلين الذين يجتمعون معا لتنفيذ نشاطا ما أو لديهم اهتمام مشترك - يمكن تسجيلهم رسميا كمنظمات مجتمعية أو جمعيات أو تعاونيات أو جماعات غير رسمية التي يمكنها التسجيل رسميا في المستقبل) ستشارك مشاركة نشطة في مراحل تحديد الاستثمارات المجتمعية واختيارها وتنفيذها ومتابعتها وتشغيلها وصيانتها في إطار مشروع تعزيز الإنتاجية الزراعية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة. وستقدم المجتمعات المحلية المقترحات الخاصة بالمشاريع الفرعية في إطار المكون الأول إلى برنامج التحسين الزراعي، وذلك عن طريق المكاتب الزراعية والوحدات الميدانية التابعة لوزارة الزراعة والري / برنامج التحسين الزراعي. وسيتم تزويد هذه المكاتب والوحدات بالأفراد والاستشاريين اللازمين لتسهيل حشد جهود المجتمعات المحلية، ومساعدتها على تشكيل اللجان التي ستقوم بإعداد ومراجعة المقترحات، والمساهمة في تنفيذ المشاريع الفرعية على نحو قائم على المشاركة ويشمل الجميع. على أن يتولى برنامج التحسين الزراعي مسؤولية الموافقة النهائية على المقترحات الخاصة بالمشاريع الفرعية والاستثمارات المحلية. وسيتم ذلك وفقا لدليل تنفيذ المشروع الذي يتضمن إرشادات تفصيلية لضمان شفافية الإجراءات وشمولها للجميع وعدالتها، وذلك للحد من مخاطر استئثار النخبة بالمنافع. وسيستهدف المشروع الأسر الفقيرة في القرى والمجتمعات المحلية المختارة في 20 منطقة مستهدفة من بين المناطق الأشد فقرا في المحافظات الأربع المختارة (بواقع خمس لكل محافظة). والمحافظات المختارة على النحو التالي: (أ) حجة (ب)، صنعاء، (ج) شبوه، و (د) أبين (مع حضرموت كبديل محتمل في حالة وجود شواغل أمنية). وتضم هذه المحافظات معا 19 في المائة من سكان اليمن. وقد اختارت الحكومة اليمنية المناطق التي يشهد فيها الفقر، وتوجد بها هياكل مؤسسية من أجل التوسع السريع في تقديم الخدمات للفقراء. وسيتم اختيار مواقع المشاريع النهائية على مستوى المناطق على أساس معايير واضحة وشفافة منها مستويات الفقر، وكثافة السكان، والفرص، وقابلية التأثر بالتغيرات المناخية، وقدرة التنفيذ.

اللجنة التوجيهية الوطنية: ستتشق وزارة الزراعة والري لجنة توجيهية وطنية للمشروع بغرض تولي مهمة الإشراف العام عليه، وضمان التنسيق والمساءلة في أثناء تنفيذ المشروع، والتنسيق مع المشاريع الزراعية الأخرى باليمن. وسي رأس هذه اللجنة معالي وزير الزراعة والري، وستألف من ممثلين عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة

المالية، ووزارة المياه والكهرباء، والأمانة الفنية للجنة العليا للأمن الغذائي، وهيئة البحوث الزراعية والإرشاد، بالإضافة إلى الإدارة الرئيسية بوزارة الزراعة والري. كما ستتم دعوة ممثلين عن المشاريع الأخرى المشاركة في الأمن الغذائي والمانيين حسب الحاجة. وستجتمع اللجنة التوجيهية الوطنية مرة واحدة على الأقل كل ستة أشهر. وسيقوم مدير مشروع التحسين الزراعي بوظيفة الأمين العام للجنة التوجيهية. وتتضمن وظائف اللجنة التوجيهية على سبيل المثال لا الحصر: كفالة اتساق الأنشطة مع تحقيق الأهداف الإنمائية للمشروع؛ والموافقة على خطة وموازنات العمل السنوية؛ وتقديم المشورة الفنية بشأن القضايا المتصلة بتنفيذ المشروع؛ واستعراض تقارير ومراجعات المشروع لإقرار التوصيات من أجل التحسين واتخاذ الإجراءات المناسبة؛ والتنسيق مع المشاريع الزراعية الأخرى باليمن (بما في ذلك المشاريع التي تنفذ خارج نطاق وزارة الزراعة والري)؛ وجميعها وفقا لدليل تنفيذ المشروع. ولضمان تنسيق أنشطة المشروع مع المشاريع والبرامج الأخرى التي تسهم في الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، سترفع اللجنة تقاريرها إلى المجلس الأعلى للأمن الغذائي الذي يتلقى تقارير نصف سنوية وسنوية عن المشروع ويراجع أنشطته على أساس سنوي.

لجنة التنسيق بين المحافظات: ستعمل لجنة تنسيقية بين المحافظات في كل محافظة على ضمان تنسيق أنشطة المشروع مع المشاريع الأخرى التي تضم مكونات زراعية تعمل في المحافظة. وسيأسس هذه اللجنة مدير وزارة الزراعة والري بالمحافظة، وستضم ممثلين من المجالس والمشاريع المحلية النشطة في المناطق التي يغطيها المشروع. وستجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر.

الاستدامة

تتدرج استدامة أنشطة واستثمارات المشروع في الخطة، وستتم متابعتها من خلال الإجراءات التدخلية التالية:

وفيما يمر اليمن حاليا بمرحلة تحول سياسي، فإن انعدام الأمن في بعض أجزاء البلاد مازال يؤثر على تنفيذ المشاريع الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة لا تزال تعتمد بدرجة كبيرة على التمويل الخارجي نتيجة لطول أمد الأزمة السياسية والاقتصادية التي أثرت تأثيرا سلبيا على استدامة المالية العامة بالبلاد. وبالرغم من هذه التحديات، فقد واصلت الحكومة اليمنية إظهار التزام قوي بالحد من الفقر، وتحسين الأمن الغذائي، وتشجيع التنمية الريفية كما هو مبين في المحاور ذات الأولوية بالإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، والإستراتيجية الوطنية لقطاع الزراعة.

وعلى مستوى المشروع، أظهرت وزارة الزراعة والري مستوى مرتفعا من الالتزام به، وذلك من خلال تسريع وتيرة إعدادها، وتعبئة مواردها الذاتية. وستتوقف استدامة المشروع المقترح في نهاية المطاف على نجاح دمج النهج التشاركي في الخطط الإنمائية المحلية والمناطقية، واستمرار التمويل والحفاظ على الإنتاجية والمشاريع الفرعية المعززة للإنتاجية والتغذية، وعن طريق سلامة تنفيذ المشروع المقترح وتشغيله. وستكفل المشاركة النشطة للمجتمعات المحلية في اختيار وترتيب أولويات المشاريع الفرعية للاستثمار التزام المجتمعات المحلية وتعهدا بتقديم المساهمات العينية الضرورية في

إنشاء هياكل المشروع وتشغيلها وصيانتها. ومن شأن إنشاء و/أو إعادة دعم الرابطة والجمعيات والجماعات المجتمعية وتمكين المرأة أن يكفل استدامة هذه الاستثمارات على الأمد البعيد. وسيتم تعزيز قدرات المجتمعات المحلية وقدرات وزارة الزراعة والري في عملية التخطيط والتنمية التشاركية المجتمعات المحلية من ممارسة الأنشطة التنموية المدفوعة باعتبارها المجتمعات المحلية بنشاط بدعم من الحكومة وشركاء التنمية.

وستعزز استدامة إنجازات مشروع تعزيز الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة في ضوء آفاق توسيع أنشطته لتشمل مناطق جغرافية أخرى في البلاد، وخاصة إذا جرى تشجيع النتائج في إطار تنفيذ أفضل تنسيقاً وأوسع نطاقاً للإستراتيجية الوطنية لقطاع الزراعة. ويمكن تعبئة التمويل اللازم لتوسيع نطاق المشروع من المانحين الناشطين بالفعل في المناطق الريفية (كالصندوق الدولي للتنمية الزراعية والاتحاد الأوروبي)، وكذلك من المانحين الآخرين الذين أظهروا اهتماماً بمساندة هذا القطاع باليمن.

سادساً. السياسات الوقائية (بما فيها المشاورات العامة)

لا	نعم	السياسات الوقائية التي يفعلها المشروع
	x	التقييم البيئي (OP/BP 4.01)
x		الموائل الطبيعية (OP/BP 4.04)
x		الغابات (OP/BP 4.36)
	x	مكافحة الآفات (OP 4.09)
x		الموارد الحضارية المادية (OP/BP 4.11)
x		الشعوب الأصلية (OP/BP 4.10)
x		إعادة التوطين القسري (OP/BP 4.12)
x		سلامة السدود (OP/BP 4.37)
x		المشاريع المقامة على مجاري المياه الدولية (OP/BP 7.50)
x		المشاريع المقامة في المناطق المتنازع عليها (OP/BP 7.60)

التعليقات (اختيارية)

سابعاً. نقطة الاتصال

البنك الدولي

للاتصال: جاري تشارلييه

المسمى
الوظيفي: أخصائي أول في مجال التنمية الريفية

هاتف: 473-5676

بريد
إلكتروني: gcharlier@worldbank.org

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/الجهة المستفيدة

الاسم: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

للاتصال: السيد خالد محمد سعيد

المسمى
الوظيفي: مدير عام، الزراعة ومصائد الأسماك

هاتف: 9671250665

بريد
إلكتروني: kmsaldhobhani@yahoo.com

الهيئات المسؤولة عن إدارة التنفيذ

الاسم: وزارة الزراعة والري

للاتصال: السيد حمود الروبيدي

المسمى
الوظيفي: مدير المشروع بالإنابة

هاتف: 967-1-235873

بريد
إلكتروني: GAFSP@yemen.net.ye

ثامناً. للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

دار المعلومات

البنك الدولي

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

هاتف: (202) 458-4500

فاكس: (202) 522-1500

الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/infoshop>